



## بيان وفد الجمهورية العربية السورية

السفير د. بشار الجعفري  
المندوب الدائم  
للجمهورية العربية السورية

أمام  
الدورة السادسة والخمسون  
للجنة وضع المرأة

## السيد الرئيس،

يسعدني اليوم المشاركة في اجتماع لجنة وضع المرأة السادس والخمسون، والذي يشكل موضوعها ذو الأولوية المتمحور حول تمكين المرأة الريفية، أولوية رئيسية من أولويات حكومة بلادي. ويؤيد وفد بلادي بيان مندوب الجزائر الموقر الذي ألقاه بالنيابة عن مجموعة الـ 77 والصين.

نجتمع اليوم لمحاولة تذليل كافة العقبات والتحديات التي تتخلل كل جوانب حياة المرأة في كافة أنحاء العالم، وخاصة تلك المتعلقة بإتاحة الوصول الكامل للمرأة الريفية إلى جميع التسهيلات التي من شأنها أن تجعلها شريكاً فاعلاً في عملية التنمية.

وفي هذا الصدد، نشير إلى أننا قرأنا تقارير الأمين العام التي قدمها في إطار أعمال هذه الدورة، وإننا نأسف لأن تلك التقارير قد خلت، كما سبق وأن خلت في الدورات السابقة، من ذكر أية معلومة عن التحديات والعقبات الجسيمة التي تواجهها المرأة في الجولان السوري المحتل، وخاصة المرأة الريفية الجولانية، على الرغم من أن وفد بلادي سبق وأن نقل إلى الأمين العام في مذكرة رسمية رقم UN/2011/121 تاريخ 2011/09/19 معلومات هامة تعكس حقيقة المعاناة التي تعيشها المرأة السورية في الجولان السوري المحتل بسبب الظروف النفسية والاجتماعية والمادية القاسية التي فرضتها ممارسات الاحتلال الإسرائيلي البغيض منذ أكثر من أربعين عاماً، والتي شكلت حائلاً دون تقدم المرأة في كافة المجالات الحياتية، وحملت ولا تزال أعباءً اجتماعية واقتصادية كانت عاملاً في جعلها من أكثر الفئات الاجتماعية عرضة للتهميش والانتقاص القيمي والمعنوي.

إن وجود واستمرار الاحتلال الإسرائيلي لجزء من أراضينا يعرقل جهود الدولة التنموية في مضمار حقوق الإنسان لما يتطلب من مستلزمات دفاعية وميزانيات كانت ستوجه،

حتماً، إلى تلبية حاجات التنمية الاجتماعية، وتأمين مستلزمات النهوض المرأة وتقليص الفجوات النوعية وتحقيق مسارات التقدم الاجتماعي والاقتصادي .

إن من حق المرأة السورية في الجولان ومن مسؤولية لجنة وضع المرأة الموقرة مطالبة إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، باحترام الاتفاقيات الدولية وحقوق المرأة في الجولان السوري المحتل، وعدم تجاهل حقوق النساء الرازحات تحت الاحتلال الأجنبي، وإلزام السلطة القائمة بالاحتلال بتنفيذ مسؤولياتها بموجب القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان لحماية المرأة الرازحة تحت الاحتلال، ولتقديم المساعدة اللازمة لتذليل كافة العقبات الاجتماعية والاقتصادية والصدمات النفسية التي تلازمها طيلة حياتها بسبب هذا الاحتلال.

السيد الرئيس،

لقد استمرت الحكومة السورية بالعمل على تحقيق تطور نوعي في حياة المرأة السورية والنهوض بأوضاعها، فحضور المرأة السورية يتنامى في مختلف مناحي الحياة وتنبؤاً جميع المناصب والمراكز السياسية والقضائية والعسكرية. فقد كان التوجه في سورية المعاصرة ومنذ عقود طويلة يقوم على تشجيع المبادرات الداعمة لزيادة حضور المرأة في مواقع القرار من القاعدة إلى القمة. إذ تتسع دائرة المشاركة الفعلية للمرأة في صنع القرار في سورية لتشمل كل حلقة من الحلقات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية في بني الدولة والمؤسسات التنظيمية والاجتماعية، ومن أهم تلك الحقوق حق تقلد المناصب العليا وحق الاقتراع والانتخاب والترشيح إلى الهيئات النيابية والمنتخبة.

وشكراً.....